

---

## مفاهيم ومغالطات

الاشتراكية كلمة عربية، لها كل الاشتقاقات من فعل وفاعل ومفعول وغيرها ومصدرها شرك، بعكس كلمة الديمقراطية التي لا أصل عربي لها فهي كلمة يونانية، ولا علاقة لها بالثقافة العربية إطلاقاً، هذا لا يعني أن الثقافة العربية لا تعرف الحرية أو تداول السلطة، أو حق الناس في اختيار ممثليهم.. إلخ. وهي أيضاً بالإضافة إلى ما تعنيه من معان أو آليات يمكن الاستفادة بها، إلا أنها تعني أيضاً حرية الشذوذ الجنسي والأخلاقي والسياسي، وتعني أيضاً حرية السوق والرأسمالية حتى لو كانت رأسمالية اجتماعية، ومن الغريب أن الإسلاميين يقبلون بكلمة الديمقراطية ويبررونها، ويرفضون كلمة الاشتراكية ولا يطبقونها!!

الديمقراطية هي النظام الغربي الذي فصل بين السادة والعبيد في أثينا وأسقطت حقوق هؤلاء العبيد، وكذلك فصلت بين الملاك والمعدمين «بلا أملاك»، فأعطت الملاك حقوق الانتخاب وحرمت المعدمين منه، إنها حرية السادة والأغنياء، وصحيح أنها تطورت في العصور الحديثة فأعطت الجميع حرية الانتخاب بعد تحريمه العبودية، وبعد الثورات

الاجتماعية التي حاولت أن تساوي بين الملاك والرأسماليين وأصحاب الأعمال والعمال والعاطلين وهذا جيد، لكنها لا تزال في جوهرها أسيرة كبار رجال المال، حيث يلعب المال دورا مهما في تحديد الفائز في الانتخابات، فضلا عن وجود مؤسسات حاكمة هي التي تحدد من الفائز في النهاية مثل المجمع الصناعي العسكري في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك فإن من يملك المال يملك عن طريق وسائل الإعلام التي تلعب الدور الأكبر في تلميع هذا، وتهميش ذلك، وكذلك إثارة الفضائح وتوجيه الرأي العام والتحكم من ثم في نتائج الانتخابات عن طريق آليات معقدة وواسعة ومؤثرة جدًا. وهذه كلها أمور أصبح الحديث عنها بديها، فالجميع بمن فيهم دعاة الديمقراطية يعترفون بأن الديمقراطية أصبحت لعبة بين الأغنياء وأصحاب وسائل الإعلام، ويبحثون عن طرق لتطوير هذه الوسيلة وإلغاء أو تقليل بعض عيوبها.

وفي كل الأحوال فمنذ أن عرفت البشرية الرأسمالية والديمقراطية من الآليات السياسية الحديثة، فإن الجرائم تحت حكم وسيطرة الديمقراطية والرأسمالية، تتم يوميا وربما عدة مرات في اليوم الواحد، وبديهي أن الديمقراطية والرأسمالية ذات صلة مباشرة بالنسق الفكري والحضاري والقيمي الذي خرجت منه وهي قيم ونسق لا يتفق مع الحضارة الإسلامية، ولا ثوابت الدين الإسلامي العظيم.

هذه الديمقراطية والرأسمالية هي التي أنشأت دولة إسرائيل وهي التي لا تزال تمولها وتؤيدها، فوعد بلفور صدر عن وزير خارجية بريطانيا الديمقراطية الرأسمالية، وكل الدول الديمقراطية اعترفت بإسرائيل وساعدتها، وأمريكا الرأسمالية الديمقراطية هي التي لا تزال تسلح وتمول وتساعد إسرائيل، وتستخدم الفيتو في مجلس الأمن لحمايتها. وبهذه المناسبة يجب أن نرصد أن هناك داخل المجتمعات العربية والإسلامية أفراد وجماعات وقوى، تقول إن هناك أخلاقاً أوروبية جيدة بعكس أخلاقنا، ويروجون للانبهار بالنموذج الغربي، ويكدسون الأدلة على تقدم تلك المجتمعات، وأن علينا أن نحذو حذوهم وغيرها من الكلام الذي تصطدم به في الصحف ووسائل الإعلام والقنوات الفضائية، وفي المقاهي، وفي الكتب المؤلفة، وفي الحوار بين أهل البيت الواحد.

وهذه إحدى العيوب الخطيرة التي تعاني منها ثقافتنا المعاصرة، فهذا الانبهار بالسلوك الغربي هو مقدمة لهزيمتنا الحضارية الشاملة، صحيح أن هناك انحطاطاً أخلاقياً لدى شعوبنا وهناك أوضاع سيئة في مجال السياسة والاقتصاد والاجتماع، إلا أن علاج ذلك لا يكون بالانبهار بالنموذج الحضاري الغربي، بل برفضه والتعالي عليه ومواجهته. وصحيح أيضاً أن هناك في أفراد الغرب، من يمتلك حساً أخلاقياً راقياً، ويقول الحق ولا يكذب ولا يشهد زوراً أبداً، بل ويقف مع القضايا العادلة مثل قضية

فلسطين، إلا أن ذلك حتى ولو كان كبيرا وواسعا، يظل استثناء ويظل هامشيا، لأنه لو كان جوهريا لظهرت نتائجه في الأحزاب والبرلمانات الأوروبية والأمريكية، وفي النهاية فإن الحكم على ظاهرة يكون باتجاه مجراها الرئيسي وليس المجري الفرعي، حتى لو أصبح الفرعي أكبر من الرئيسي، فالمهم هنا أن من يتخذ القرار في الغرب وأمريكا، لا يزال يظلمنا، ويشهد زورا في الأمم المتحدة، ويكذب بل ويقتلنا كثيرا ويقتل أيضا غيرنا ويظلمهم، فالغرب في مجراه الرئيسي ظالم، ولا نقصد هنا بالغرب، الدول الغربية فقط، بل كل من اتخذ الرأسمالية الديمقراطية منهجا كاليابان في الشرق، وهناك أيضا تفاوت في المواقف، فمثلا الصين واليابان أقل سوءا من الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك روسيا أقل سوءا من أمريكا، فروسيا مثلا اضطهدت الشيشان وقتلت في أفغانستان، وهذا سيء جدا، ولكنها أقل سوءا بكثير جدا من أمريكا التي أنشأت ومولت دولة إسرائيل التي قتلت الملايين من العرب والمسلمين، وهي التي قتلت مليون في العراق ومثلهم في أفغانستان، والآلاف في الصومال والقائمة طويلة جدا، بخصوص الدول العربية والإسلامية، ومختلف أنحاء العالم مسلمين وغير مسلمين.

إذن فالحديث عن الإعجاب بالنموذج الغربي، والذي يتجلى في أقوال البعض انظر إلى الحريات في الغرب، انظر إلى السعادة في السويد، انظر

إلى المستوى الاقتصادي للفرد هناك، فهذا من الأخطاء الثقافية الكبرى، فهؤلاء الذين يتمتعون بالرفاة الاقتصادي، حققوا هذا الرفاة عن طريق نهب الشعوب، ولو كان هذا حدث في الجيل أو الأجيال السابقة، وليس هذا الجيل الغربي، فعلى هؤلاء رد الحقوق لأصحابها، أو على الأقل السماح للمهاجرين بدخول أراضيهم، ومن الغريب مثلا أن اتفاقيات لجأت النظام الدولي، بفرض مرور السلع، ولا يقبل مرور الإنسان، هل السلع أفضل من الإنسان، وأيضا الأمريكان مثلا، دخلوا الأراضي التي يعيشون فيها عنوة وقتلوا أهلها وأبادوهم، ويرفضون دخول هذه الأراضي لغيرهم إلا حسب المزاج وفي الحدود التي تلائمهم، وهي ليست أرضهم أصلا، ومع ذلك يرفضون دخول غيرهم إليها.

الانبهار بالأخلاق الغربية هي إحدى العيوب الكبرى في ثقافتنا المعاصرة، وعلينا التصدي لها، ويكفي أن نقول إن جريمة إنشاء دولة إسرائيل وتسليحها وتمويلها، وهي التي اغتصبت أرضنا وقتلت شعوبنا، ولا تزال أوروبا الرسمية والغرب الرسمي والشعبي يؤيدها، ولو كان عند هؤلاء أخلاق، لسحبوا اعترافهم بإسرائيل ومنعوا عنها السلاح والمال، بل وحاربوها لإجلائها لأنهم من ارتكب الجريمة أصلا، وما دام هؤلاء لا يفعلون ذلك، فإنهم بلا أخلاق وبلا ضمير.

وفي إطار العيوب والقضايا التي تحيط بثقافتنا المعاصرة، أنك تجد

---

كثير من الناس، خاصة الإسلاميين منهم، يقول إن ما نحن فيه بسبب المعاصي أو أن الأمة أصبحت منحلة، وصحيح أن المعاصي والانحلال أحد أسباب التدهور، ولكني أقول إن هذه طريقة للتنويم والإخضاع فالحقيقة أن الفساد والتحلل كان في الدولة العباسية أكثر من يومنا هذا آلاف المرات؛ ولديكم شعراء وكتاب جهروا بالفاحشة مثل أبي نواس، والحديث عن الخمر والنساء بل والغلمان في شوارع بغداد وحواضر المدن العربية في الدولة العباسية، وكذا في الدولة الأموية، وفي الدولة العثمانية أكثر من أن يحصى، وأزعم والله تعالى أعلم أن مستوى الالتزام الشكلي على الأقل بالآداب الإسلامية الآن كثيرا من كل هذه العصور، وسع ذلك، فإن الدول العباسية والأموية والعثمانية كانت تنتصر في الحروب، وتسيطر على العالم كله، لدرجة أن الخليفة العباسي كان يقول للسحابة في السماء، أمطري حيث شئت فسوف يأتيني خراجك.

إذن فعلينا البحث عن الأسباب الحقيقية للهزيمة، وليس إصاقتها بالمعاصي والانحلال، فهناك أسباب أخرى منها غيبة قيم الجهاد والغزو، غيبة قيم الوحدة، الاهتمام بالشكل على حساب المضمون وأسباب أخرى كثيرة لا يمكن مناقشتها في هذه العجالة، وقد ناقشت بعضها في عديد من الكتب والمقالات.

وبهذه المناسبة فإنني أضرب مثلا آخر لمدى الغفلة وعدم التشخيص

---

---

الصحيح للمريض، وأرى أن ذلك نوع من استدامة الهزيمة، والسير في الطريق العكسي تماما.

الإسلاميون مثلا، أو بعضهم على الأقل يقولون «الإسلام هو الحل»، فهل غاب الإسلام مثلا ليكون رجوعه هو الحل، مازال الناس مسلمون، ولكن الهدف من هذا الشعار هو تقسيم الأمة، فيصبح الإسلاميون ومن معهم هم المسلمون والآخرين غير مسلمين، وهذه عين ما يريده الأعداء، وهو أيضا اتهام لهذا الجيل من الأمة بأنه كفر، والحقيقة أنه لم يكفر بل تقاعس وكسل وتفرق، فالصحيح أن تقول مثلا النشاط هو الحل، الجهاد هو الحل، الوحدة هي الحل، وأشبه هذا الأمر بمرضى ذهب إلى طبيب يشكو من المرض والضعف، فقال له الطبيب البروتين هو الحل، فقال المريض إنني أكل لحما وطيورا ولبنا وبيضاً وسمكاً، في كل يوم، فكيف يكون هناك نقص في البروتين، كان على الطبيب أن يقول له مثلاً بعد فحصه جدياً، فيتامين «ب»، هو الحل أو الكالسيوم هو الحل أو غيرها من الأسباب، أما الكلام عن البروتين هنا تشخيص خاطئ جداً، وسوف يزداد المريض مرضاً.

وبالطبع سيثور البعض في وجوهنا، قائلاً: كيف تقول إن الإسلام ليس هو الحل، وسوف يثور الطبيب في وجه المريض قائلاً له: كيف تشكك في قيمة البروتين، أليس البروتين هو الذي يبني الأجسام

---

والعضلات، ويأخذ يعدد له فوائد البروتين التي تكتب في فائدته هذه مجلدات، مع أن المريض لم يقلل أصلا من قيمة البروتين، ولم يشكك أصلا في الإسلام، ولكنه قال إن الإسلام لم يغب عن الأمة وأن الأمة لم تكفر، وأنه يأكل الكثير من البروتين.

\*\*\*

عودة إلى الديمقراطية والاشتراكية، هذه الديمقراطية مثلا هي التي أبادت الهنود الحمر - حوالي ٢٠ مليون هندي أحمر - يوم أن كان عدد سكان إنجلترا ٣ ملايين أي حوالي ٧ أضعاف سكان إنجلترا وهي التي استرقت السود بعشرات الملايين أيضا، وهي التي استعمرت معظم دول العالم ونهبت ثرواتها، وهي التي ضربت ناجازاكي وهيروشيما بالقنابل الذرية، وهي التي أنشأت ومولت وسلحت إسرائيل، وهي التي احتلت العراق وأفغانستان وقتلت الملايين ودمرت العراق تدميرا، وهي التي خاضت حربين عالميتين مات فيهما ٥٠ مليون من البشر والجرائم لا تعد ولا تحصى وتحتاج إلى مجلدات.

ولا يعني هذا أننا نرفض الحرية أو حقوق الإنسان أو التعددية السياسية والفكرية.. إلخ.

وبصدد استرقاق السود، ينبغي أن نعترف أن بعض المسلمين، جماعات وأفراد وحكومات وخلفاء قد مارسوا الرق أيضا بدعوى أنه

---

حلال، وفي الحقيقة فإنه ليس حلالاً أبداً، وكان هذا انحرافاً عن مقاصد الشريعة فمن اكتفى بالأحكام الفقهية دون أن يعرف مقاصد الشريعة، فليس اجتهداه صحيحاً.

والصحيح من وجهة نظري والله تعالى أعلم أن ما حدث من المسلمين على اختلاف العصور في صدد الرق، كان انحرافاً عن الإسلام، وقلة وعي بمقاصد الشريعة.

وأرى أن مقاصد الشريعة في موضوع الرق، كانت تتجه إلى إلغائه وإنهائه بالتدريج، فالإسلام منع كل طرق الاسترقاق ما عدا الحرب والأسري، وفي هؤلاء حدد لهم طريقين لا ثالث لهما: ﴿فَأَمَّا مَن بَعْدَ وَبَاءِ فِتْنَةٍ﴾ حتى نَصَحَ الْحَرْبُ أَوْ زَارَهَا ﴿﴾، فالقرآن حدد مصير الرقيق رجالاً أو نساءً بالإفراج عنهم بالفدية، فإن لم توجد كان المن، بل المن أفضل لأنه مقدم على الفدية.

وإذا كنا نعتبر أن سيدنا محمد ﷺ هو النموذج الأعلى لنا، فإنه كان يأتيه أسرى رجالاً ونساءً، ومع ذلك لم نعرف عنه أنه استخدم ملك اليمين مثلاً، كما فعل بعد ذلك المسلمون الذين كانوا يحتفظون بالعشرات أو المئات أو الألوف من النساء بدعوى ملك اليمين، وإذا قال البعض أنه لم يمارس ملك اليمين لزهده في النساء، فهذا مردود عليه أنه تزوج تسعة من النساء، وأنجب البنين والبنات، وأنه كان قادراً جداً في موضوع النساء ويقال إنه كان يمتلك قدرة أربعين رجلاً، وأيا كان الأمر فتفسير

عزوفه عن تلك الممارسة لا يمكن تفسيرها بالزهد في النساء، بل لها تفسير واحد هو أنه لا يستحب أو يرفض أو يكره هذه الممارسة، فلماذا لم يقلده المسلمون ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾، وهو نفسه رفض أن يعطي فاطمة الزهراء جارية لتعينها في أمور الحياة، وعلمها بدلا من ذلك دعاء أو ذكر.

إذن هو لا يستحبها لنفسه، ولا لبنته، فلماذا لم نقلده؟ لقد انحرف المسلمون في هذه القضية ولا حول ولا قوة إلا بالله، وكذلك فإن الرسول ﷺ قال ما معناه: «من كان أخوه تحت يده فليطعم مما يأكل ويلبسه مما يلبس»، وقياسا عليه فليعطه جوادا أو سيارة أو جملا أو ناقة ليركبها مثله، أي أنه جعل الاحتفاظ بالرقيق صعب جدا، بل شبه مستحيل، إذ أنه يكون عبثا على السيد إن كان يريد أن يعطيه حقه، وكذلك فإن كثير من الكفارات هي فك رقبة، وفضل تحرير الرقيق عظيما جدا، إذن مقاصد الشريعة كانت تستهدف إلغاء الرقيق، أما ما حدث فهو انحراف.

الاشتراكية كلمة عربية إذن، وليس لها نظير في أي لغة من لغات العالم، فالشيوعية لا علاقة لها بالاشتراكية العربية الإسلامية، فالشيوعية تقوم على الإلحاد، انظر فصل بعنوان النظام الاقتصادي في الإسلام، وتقوم الشيوعية على انادية الجدلية مرجعيتها وضعية، أما الاشتراكية الإسلامية، فمرجعيتها إلهية، والفروق بين الاثنين أكثر من أن تحصى، ويمكن مثلا أن

يتشابهها في جزء أو أكثر، مثل تشابه شجرتين في لون الورق مثلا، ولكن يظل لكل شجرة جذرها الخاص بها وسماتها المنفردة والمختلفة عن غيرها، وهو على طريقة وجود تشابه بين شجرتي الزيتون والزقوم.

وما يسمى بالاجتماعية الأوروبية ليست اشتراكية، ولا تشبه الاشتراكية العربية الإسلامية، والأحزاب الأوروبية الاجتماعية تسمى «social» وترجمت خطأ بالأحزاب الاشتراكية وهي أحزاب اجتماعية وليست اشتراكية، فكلمة الاشتراكية غير موجودة في غير اللغة العربية.

وهكذا فنحن نصمم على استخدام لفظ الاشتراكية، لأنها أولا كلمة عربية، ولأنها ثانيا غير موجودة في أي لغة أخرى، ولأنها ثالثا تطبيقا للإسلام وللكلام سيدنا رسول الله ﷺ الذي قال ما معناه «الناس شركاء في ثلاث: الماء والكأ والنار»، أي استخدم إحدى مشتقات المصدر «شرك» الذي جاءت منه كلمة اشتراكية، وهذا الحديث يؤكد ضرورة كلمة مشتقة من المصدر «شرك» تحديدا هذا من حيث الشكل، لأنه استخدم كلمة شركاء، ومضمون الحديث يؤكد مضمون الاشتراكية، فالماء والكأ والنار أي الزراعة والطاقة والصناعة، وكل شيء تقريبا، فهي كلمة صحيحة شكلا ومضمونا، وقد يقول البعض خاصة الإسلاميين منهم إن كلمة اشتراكية سمعتها سيئة، وهذا صحيح فالأحزاب الاجتماعية مثلا هي مع غيرها أو وحدها من نفذت المدايح

---

والقمع والاحتلال الفرنسي مثلاً للجزائر والعدوان الثلاثي على مصر كان من حكومات اجتماعية، حزب العمل الإسرائيلي، وحزب العمال الإنجليزي، والحزب الاجتماعي الفرنسي، وكذلك فإن الكلمة ارتبطت بالإلحاد أحياناً وبالقمع والاستبداد أحياناً، خاصة أن عبدالناصر استخدمها، ولن نناقش موضوع عبدالناصر فهذا موجود في كتب أخرى من تألفي ولكن أقول لهؤلاء، لقد أنشأ عبدالناصر إذاعة القرآن الكريم مثلاً، فهل نلغيها؟.

وفي الحقيقة فإن الإسلاميين مثلاً يجذون استخدام كلمة العدالة الاجتماعية، وهذا جزء من خلل كبير، لأن هذه الكلمة، كلمة يستخدمها الليبراليون، ويستخدمها الأمريكيان لتحقيق نوع من التوازن في المجتمعات، ولا علاقة لها بالاشتراكية العربية الإسلامية التي تعطي كل الناس الحقوق، وليس المنح والعطايا، وقد يقول البعض لماذا لانستخدم كلمة أخرى غير الاشتراكية، حتى لا نقع في الخلط، ونقول لهم إنه ليس هناك كلمة تعبر عن مضمون الاقتصاد الإسلامي حتى الآن غير الاشتراكية، وأن التخلي عن كلمة لمجرد أن عبدالناصر أو غيره استخدمها، هو نوع من الهزيمة، لا نقبله للمسلمين المعاصرين، ولا للحركة الإسلامية، ولا للأمة الإسلامية.

وعلينا أن نقرأ في تراثنا العديد من الآثار الذي لن يتحقق بالاشتراكية،

---

فهناك قاعدة أصولية لم يختلف معها أحد من جمهور العلماء تقول: «إذا جاع المسلمون فلا مال لأحد، وإذا اشتد بالناس البلاء صاروا جميعا في المال سواء». ويقول ابن الجوزي في مناقب عمر بن الخطاب «إني حريص على ألا أَدع حاجة إلا سددها ما أتسع بعضنا بعضا، فإذا عجزنا أسينا في عيشنا حتى نستوي في الكفاف».

ويقول أمير المؤمنين عمر أيضا «لو استقبلت من أمري ما استدبرت لأخذت فضول أموال الأغنياء، فرددتها على الفقراء».

ويقول أمير المؤمنين على بن أبي طالب «ما متع غني إلا بما حرم منه فقير»، وهو قول يتضمن معان كبرى منها ما قاله كارل ماركس نفسه في نظرية فائض القيمة، التي تعني أن أصحاب الأعمال يأخذون فائض قيمة عمل العمال، وبديهي أن مرجعية أمير المؤمنين على بن أبي طالب في هذه النظرية تختلف عن مرجعية كارل ماركس، وإن تشابها في المعنى الواحد فمرجعية على إسلامية ومرجعية كارل ماركس مادية.

وقول أبوذر الغفاري رضي الله عنه: «عجبت لمن لا يجد قوت يومه ولا يخرج على الناس بسيفه» وهو شرعة للثورة الاجتماعية.

أما سيدنا رسول الله ﷺ فقال: «طعام الواحد يكفي الاثنين، وطعام الاثنين يكفي الأربعة، وطعام الأربعة يكفي الثمانية» صحيح البخاري.

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: بينما نحن في سفر مع النبي ﷺ، إذ جاء رجل على راحلة له فجعل يصرف بصره يمينا وشمالا فقال رسول الله ﷺ: «من كان عنده فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له، من كان له فضل زاد فليعد به على من لا زاد له». فذكر من أصناف المال ما ذكر حتى رأينا أنه لا حق لأحد منا في فضل صحيح مسلم.

وفي حديث متفق عليه عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الأشعريين إذا أرملوا في الغزو، أو قل طعام عيالهم بالمدينة، جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد ثم اقتسموه بينهم في إناء واحد بالسوية فهم مني وأنا منهم».

هذه الآثار السابقة عن الرسول ﷺ أو كبار الصحابة تتعلق بالحقوق، وليس الزكاة أو الصدقات أو البر أو التقوى أو التراحم أو التعاطف، وهي تحقق طبعاً التعاطف والتراحم والبر والتقوى، ولكنها في إطار آخر تماماً، ومن ثم فإن صرفها إلى باب آخر غير باب الحقوق هو مغالطة كبرى، لأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مثلاً في عام الرمادة، صادر مخازن الغلال ووزعها على الفقراء دون استئذان أصحابها مثلاً، فالأمر مرتبط بالحاكم هنا وبالسلطة لدرجة المصادرة وليس رحمة أو بر الأغنياء.

والقاعدة التي أرى صحتها في هذه المسألة «إنه إذا وجد فقير أو عاطل

في المجتمع، ينبغي مصادرة أموال الأغنياء، حتى لا يبقى فقير أو عاطل أو غير متعلم في المجتمع، فإذا اكتفي المجتمع، فلا بأس من زيادة ثروة البعض، مع العلم هنا أنه لا يمكن أن تزيد الثروة زيادة هائلة، لأن الإسلام حرم الاحتكار والاحتناز وفرض زكاة وصدقات وكفارات، وجعل أعباء اجتماعية وتعبدية على الفرد لا تسمح له بالعمل أكثر من ساعات محدودة في اليوم مثل الصلاة في المسجد، والصوم في رمضان والحج والعمرة، وزيارة الأقارب والأصدقاء، والسعي في قضاء حاجات الناس، وتبعية الجنائز، وتلبية الدعوة في العقيقة وغيرها، وزيارة المريض.

إذن لا وقت يكفي - من وجهة نظري - لأن تكون مليارديرا فإما أنك لص، أو كان أبوك لصا.

أعرف أن البعض ممن يجترؤون الفهم، أن هناك أغنياء ظهرُوا في عهد الصحابة، ونقول لهؤلاء لا مانع من الغنى، ولكن إذا جاع المسلمون فلا مال لأحد، وبالتالي فإذا وجد فقير أو عاطل، فلا مال لأحد، وأن أوضاعنا الاقتصادية الحالية تحتم الاشتراكية، وعموما فإذا كان هؤلاء يحتاجون بتجربة عبدالرحمن بن عوف، فنقول لهم: إذا أخذتم بالرواية فخذوها كلها، لأن جزء من الرواية أن سيدنا عبدالرحمن بن عوف، الصحابي الجليل، سيدخل اللجنة بعد المسلمين بـ ٣٠٠ عام، بأعوام مثل أعوامنا، أو بأعوام على حساب إن يوم عند ربك كآلف سنة مما يعدون،

---

أو بأي حساب آخر، فهل لو كانت هذه التجربة مطلوبة ومرغوبة إسلامياً، كان الله سبحانه وتعالى، سيؤخر عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه هذه الفترة حتى يدخله الجنة، ليس حرمانه كل هذا الوقت من الجنة، في الوقت الذي يتمتع فيه آخرون بذلك، هو نوع من التقليل من شأن الغنى الشديد لدى الله، خاصة أن سيدنا رسول الله ﷺ قال: «اللهم أحيني مسكيناً وأمتني مسكيناً واحشني في زمرة المساكين»، وقد يقول البعض إن هذا التأخير يرجع إلى طول مدة الحساب، لأن الأموال تستغرق وقتاً في الحساب، للتعرف كيف اكتسبها وفيما أنفقها، وأقول لهؤلاء وأيا كان السبب فهو دليل على أن هذا ليس نموذجاً مثالياً، ثم إن جهاز الكمبيوتر مثلاً قادر على حساب هذه الأمور في دقائق، أليست قدرة الله تعالى خاتمة الكمبيوتر وغير الكمبيوتر كافية لحسابه في ثوان معدودات.

وبهذه المناسبة قابلت أحد الدعاة المشهورين، وقلت له إنك تركب سيارات فاخرة جداً، ولديك عدة قصور، فيها أربعة أزواج وكذلك يركب أبنائك سيارات ماثلة ويسكنون في قصور، وأنت تدعو إلى الاقتداء بالرسول ﷺ في كل شيء، فلماذا لا تقتدي به في الحياة مسكيناً مثلاً أم أنك تقلده فيما تستحسنه، وترك ما لا تستحسنه!، فقال إن هذه النعم في يدي وليست في قلبي، فقلت له هذا نوع من الالتفاف على المضمون، وتبرير غير المبرر، فإذا لم تكن في قلبك حقيقة، فلتتركها من يدك أيضاً، خاصة

---

أن من المسلمين من يموت جوعاً هنا أو هناك.

من الضروري هنا أن ننبه إلى مسألة غاية في الخطورة، فإذا كنا قد أشرنا في تجربة أريكان وأردوغان والغنوشي وإخوان المغرب وإخوان مصر وغيرهم إلى أن الغرب يريد القبول بالديمقراطية والقيم الغربية، لتفريغ مشروع المقاومة الإسلامية ضد الاستعمار والصهيونية والرأسمالية من مضمونه، وأن ذلك كان لأن المعدة الأمريكية الصهيونية الرأسمالية، قد نجحت في هضم كل ثقافات وحضارات العالم ودمجها في العولمة أو الرأسمالية العالمية، أو القيم الحضارية الغربية، ولم تنجح في هضم المنطقة الإسلامية، والثقافة الإسلامية، الأمر الذي يعني إمكانية ظهور بديل إسلامي اشتراكي مقاوم للاستعمار والرأسمالية وإسرائيل، ومن ثم كان لابد من بحث عن طريقة لاحتواء ذلك الخطر حتى لا يتحول لأيدولوجية للفقراء والمستضعفين ولاهوت تحرير إسلامي، فتم استدراج حركات إسلامية معينة لتحقيق عملية ترويض للواقع والثقافة الإسلامية، فيتم ظهور تفسير للإسلام يوافق على الرأسمالية والديمقراطية، ثم بعد ذلك إسرائيل، ويسمى بعض المفكرين الإسلاميين هذا النموذج بالإسلام الأمريكي، أو الإسلام الليبرالي، وفي الحقيقة فإن تلك الحركات قد وقعت في هذا الخطأ بل الخطيئة ومارست هذا الدور، وبدأت البرامج والكتب والأحاديث والمقالات والخطب

التي يقولها هؤلاء تبرر للرأسمالية وتشيد بالديمقراطية، بل وتدافع عن أمريكا، وتباهي بالتحالف معها، والحقيقة أنها عمالة لها، وبدأ التراجع عن ثوابت الإسلام، انظر إلى فلسفة الغنوشي العلنية، أو فلسفة أردوغان شبه العلنية، أو فلسفة الإخوان المتتوية تجد كل هذا بطريقة أو بأخرى.

فالبرنامج الرئاسي للدكتور محمد مرسي مثلاً جاء فيه: جذب الاستثمارات الأجنبية، وتوسيع مجالاتها، الاعتماد على القطاع الخاص في الصناعات الاستراتيجية.

وكما يقول الأستاذ محمود عبده في كتابه «أزمة الإسلاميين بين الثورة والسياسة» هلا للنشر والتوزيع - القاهرة ٢٠١٣.

«إنه تم تهيمش الزراعة في المشروع، وأن حزب النور سار في نفس الاتجاه وإن كان بدرجة أقل، أما حزب البناء والتنمية فقال صراحة مبدأ الحرية الاقتصادية هو المبدأ الأنسب للاقتصاد المصري، وحزب الأصالة السلفي كان أكثر ليبرالية في هذا الصدد وكذا حزب الوسط، وفي الحقيقة فإن الأمر لا يقتصر على الإسلاميين أو الأحزاب الإسلامية، فحتى الأحزاب الناصرية واليسارية فعلت نفس الشيء، ولكن بصيغ مطاطة».

يقول محمود عبده في نفس المرجع: «خطورة هذا النهج الاقتصادي أنه يعيد إنتاج النظام الرأسمالي الغربي ويخلطه ببعض المفاهيم الإسلامية ليخرج لنا كيان مشوها محسوب على الإسلام ولكنه رأسمالي الجوهر».

وباختصار شديد فإن الرأسمالية لكي تستمد المزيد من العمر في حياتها وقد فعلت كل شيء من استعمار ونهب وحروب ولكنها استنفذتها ولم يعد أمامها بقية من عمر وكادت تصل إلى نهايتها المحتومة، أرادت أن تستخدم الغطاء الإسلامي لتحقيق ذلك، فتزيد في عمرها، وتمنع الثقافة الإسلامية والأرضية الإسلامية من إفراز لاهوت تحريري في مواجهة الرأسمالية وتمنع ظهور حركات مقاومة إسلامية ضد الرأسمالية والاستعمار وإسرائيل، وتمنع العالم من تبني تلك الأيديولوجية - بدین أو مجرد أيديولوجية - الإسلامية وتنجح القوى العاطلة أو المظلومة من مسلمين وغير مسلمين من الإطاحة بالرأسمالية.

وفي الحقيقة فإنه لو ظهرت فكرة أن الإسلام أيديولوجية الفقراء، وأنه الجذر الثقافي للثورة على الرأسمالية، لنجحت تلك الثورة، ولو تبني الإسلاميون هذا الأمر، لكان ذلك أفضل دعوة للإسلام في العالم كله.

وبمناسبة الطريقة الصحيحة للدعوة للإسلام في العالم، فإن ذلك يكون بمواجهة الرأسمالية، ويكون بسحب الاعتراف بأمريكا، وتخيل مثلا أن جماعات وأحزاب إسلامية أعلنت سحب الاعتراف بأمريكا - وليس قطع العلاقات فقط معها - ووصل ذلك إلى أسمع العالم في كل مكان، لفهم كل الناس أن الإسلام لا يقبل الظلم حتى لو كان عمره مئات السنين، وأن المسلمون رفضوا الاعتراف بدولة قامت على إبادة

---

شعب آخر، وهذا يدل على أن دين الإسلام دين صادق يرفض الظلم، وليس كما يصور البعض على أنه دين رق وعبودية وعنصرية أو عنف بسبب تصرفات بعض المحسوبين عليه، أو بسبب الافتراء عليه.

الحل من وجهة نظري يكمن في تبني الحركات الإسلامية لثلاثة أشياء: سحب الاعتراف بأمريكا - سحب الاعتراف بإسرائيل، الاشتراكية.

ونقول للإسلاميين الذين يريدون تطبيق الشريعة، إن الشريعة تحرم الرأسمالية تحريماً قاطعاً، فجميع الاقتصاديين ودارسي الاقتصاد بل وطلاب الاقتصاد، ومن لهم أية صلة بالاقتصاد وعلومه يعرفون حقيقة علمية اقتصادية تقول «إنه لا رأسمالية بدون بنوك ولا بنوك بدون ربا، ليس الربا حرام وبالتالي الرأسمالية حرام وغير جائزة شرعاً، فالرأسمالية بكل أنواعها حرام، الرأسمالية التقليدية والرأسمالية الاجتماعية والرأسمالية الفاسدة، والرأسمالية غير الفاسدة، الرأسمالية في حد ذاتها وأياً كان نوعها مصت دماء العالم ونشرت الحروب وتسببت في الشقاء الإنساني على نطاق واسع.

ويصل البعض من الإسلاميين إلى حد تبرير الرأسمالية واعتمادها وشرعيتها، زاعمين أن مجرد جمع الزكاة ٢,٥٪ سوف يحل المشكلة الاقتصادية، فالزكاة أولاً عبادة، وثانياً لا تحل كل مشكلة الفقر والبطالة، وإذا وصل الأمر ببعض الإسلاميين إلى الدعوة إلى إلغاء الضرائب

---

وجعلها فقط ٢, ٥٪ كزكاة دون النظر لحجم رأس المال، كما قال حزب الأصالة السلفي، فإننا نكون قد وصلنا إلى مستوى من عدم الفهم غير مسبوق، فلم توجد دولة في التاريخ جعلت ضرائبها ٢, ٥٪، وبداهة أن ٢, ٥٪ غير قادرة على حل مشكلة الفقر والبطالة وتمويل المرافق والمشروعات العامة والتعليم والصحة.. إلخ، كما أن الأمر لو كان كذلك فلماذا كانت أحاديث الرسول ﷺ، وأقوال وأفعال الخلفاء الراشدين والصحابة التي تحدثت عن حقوق أخري غير الزكاة.

ومن المثير للخبجل في هذا الإطار أن حسن مالك أحد القيادات الإخوانية المعروفة والذي كان يمسك الملف الاقتصادي للإخوان ورئيس جمعية رجال الأعمال المصريين «جمعية أبدأ» التي باركها الرئيس محمد مرسي نفسه واجتمع بها وضمت ضمن ما ضمت رجال أعمال إخوان ورجال أعمال فلول مبارك، قال في تصريح له لوكالة رويترز للأنباء بتاريخ ٢٩ / ١٠ / ٢٠١١ «بأن السياسات الاقتصادية التي اتبعت في عهد الرئيس مبارك كانت تسير في الطريق الصحيح، لكن شابها الفساد والمحسوبية»، أي أنه يريد رأسمالية بدون فساد أو محسوبية.

وأضاف حسن مالك «أساند القرارات التي اتخذها رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة في عهد الرئيس حسني مبارك، والذي كان يعمل على تحرير القطاعات الصناعية - أي خصخصتها - واجتذاب المزيد من

---

الاستثمارات الأجنبية المباشرة».

وقال أيضا: «يمكن الاستفادة من القرارات الاقتصادية التي اتخذها نظام مبارك، فقد كان هناك قرارات صائبة في الماضي، وعرف رشيد محمد رشيد كيف يجتذب الاستثمارات الأجنبية جيدا، وكانت قراراته في هذا الصدد صائبة».

\*\*\*